بدأ اللاجئون الفلسطينيون بالضغط للعودة الى منازلهم خلال ربيع العام ١٩٤٨، على الرغم من استمرار العمليات العسكرية، ممّا وضع القيادة الصهيونية في مأزق، فقررت، رسمياً، منع العودة في حزيران (يونيو)، بمشاركة ممثلي الهيئات المحلية ومستعمرات الكيبوتس ودائرتي الاراضي والاستيطان وقادة الهاغاناه وقادة البشوف. وتجسّد ذلك في تشكيل «لجنة نقل» (ترحيل) رسمية، التي رأت استحالة تعايش مئات ألوف العرب مع اليهود، واقترحت «اقتلاع العرب كحل للمشكلة العربية في اسرائيل» (ص ١٣٦). وتابعت اللجنة تقديم الاقتراحات، التي تضمنت «تدمير القرى قدر الامكان في اثناء العمليات العسكرية... ومنع زراعة الارض في اثناء الهدنات... وتوطين اليهود في عدد من القرى والبلدات لمنع نشوب ' فراغ ' ... واصدار القوانين [المواجهة لمنع العودة]». وعلى أساس ذلك، باشر الصهيونيون تدمير القرى، في اليوم التالي، في أقضية يافا وعكا وحيفا ومناطق الجليل وبيسان والخضيرة. وقد اعترض البعض داخل المؤسسة الصهيونية على هذه القرارات، أو على شدّتها، مقترحاً الاتاحة لعدد محدّد من المواطنين ان يعودوا الى قراهم، أو، على الاقل، الامتناع عن توطين اليهود مكانهم. الّا ان الغلبة كانت للاكثرية الساحقة والنافذة التي قرّرت المزيد من التدمير والاستيطان. وتعزّز موقف الاكثرية هذه كلما ازداد عدد المستوطنين المحتاجين الى الارض والمنازل الخالية، فنشأت السياسة الرسمية الدائمة بمنع عودة الفلسطينيين ابداً.

جاء التعبير المادي لهذه السياسة سريعاً. فقد وصف الفصل الخامس، خطوة خطوة، الهجوم المنظّم على تركة اللاجئين الفلسطينيين؛ اذ تعرّضت ٣٥٠ قرية للتخريب الكامل، او الجزئي، وغالباً بفعل النهب والتدمير المتعمّد وليس في اثناء القتال. وقد اشتركت القوات الصهيونية النظامية وسكان المستوطنات المجاورة في هذه العملية واسعة النطاق، والتي مثّلت، أيضاً، تتويجاً لسياسة الانتقام الجارية منذ سنة، حيث كان الصهيونيون يهاجمون القرى والمدن وينسفون المنازل المدنية كلّما قتل يهودي خلال المعارك الدائرة، ممّا خلق جواً من الارهاب مهّد للنزوح الواسع في المراحل اللاحقة. وحمل الاتجاه الخطير لسياسة النسف والتهجير جناح مبام الى التحذير من وشوك حدوث عملية ترحيل جماعي للفلسطينيين، في أيار (مايو) ١٩٤٨. وكان بن ـ غوريون يمثّل ويرأس ذلك الاتجاه، علماً بأنه تجنّب تسجيل أي شيء كتابياً. وفي هذا، رأى موريس ان الزعيم الصهيوني ربما «سعى عمداً الى تضليل المؤرخين» في تسجيله لمذكراته واعداد مفكرته (ص ١٦٥). واذا كانت ثمّة حاجة الى اثبات وجود سياسة مقصودة بعيدة المدى لتهجير المجتمع الفلسطيني ومنع عودته، فقد أشار المؤلف الى استمرار نسف المنازل طيلة العامين ١٩٤٨ و١٩٤٩، بل وحتى اوائل عقد الخمسينات.

بلغت عملية استبدال المجتمع الفلسطيني بكيان المستوطنين حدوداً تثير السخرية. لقد روى موريس ان نزاعات نشبت بين المستعمرات المجاورة حول اغتنام المحاصيل العربية واقتسام الحقول. وكان الصهيونيون (الذين اكتسبوا تسمية «الاسرائيليين» بعد قيام اسرائيل) يقومون بحرق الحقول لمنع المزارعين من غرسها، أو جمع حصادها، بهدف حملهم على النزوح، الى ان ادركوا انهم هم بحاجة الى المنازل الجاهزة والمساحات والاراضي الزراعية الصالحة، فتحولوا سريعاً الى تهجير السكان دون المساس بالممتلكات، في صيف العام ١٩٤٨. وفي حادثة معيّنة، اشتكت احدى المستوطنات من جارتها التي استولت على أراضٍ عربية مخصصة لها من قبل دائرة الاراضي الصهيونية، فتأسفت «لهذا الطَمَع المحزن... وللاستيلاء على الارض بفعل القوة»! (ص ١٧٧). وهكذا، فان جميع المستوطنات التي اقيمت بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وآب (اغسطس) ١٩٤٩ وقعت على المواقع السابقة للقرى العربية المدمّرة، بما فيها عشرات القرى داخل المناطق المخصصة للدولة العربية، حسب قرار التقسيم. واستقبلت تلك المستوطنات ١١٠ آلاف من اصل ١٩٠ ألف مهاجر جديد وصلوا حتى نيسان (ابريل) ١٩٤٩، ممّا يدل على مدى أهمية التهجير والاستيلاء على المنازل العربية للمشروع الصهيوني. وعبّر الصهيونيون عن حركتهم بطريقة لافتة حين افتتحوا، رسمياً، مستوطنة جديدة فوق مسرح مجزرة دير ياسين، بعد سنة واحدة، في حضور وزراء عدّة من حزب العمل وحاخامين ورؤساء بلديات.

يعود السرد الى مجريات الحرب وموجة التهجير الثالثة، التي امتدت بين جولة القتال القصيرة مع